الأنباء
الاحد 25 مارس 2012

### بكمية تتراوح ما بين 2,8 و3,5 تريليونات وحدة حرارية

# المطيري لـ «الأنباء»: الكويت تستقبل أول شحنة من الغاز المسال الثلاثاء المقبل

كشف نائب العضو المنتدب لمصفاة ميناء عبدالله محمد غازي المطيري ان منصة استقبال الغاز الطبيعي المسال في مصفاة ميناء الأحمدي سوف تستقبل أول شحنة من الغاز المسال يوم الثلاثاء المقبل بكمية تتراوح ما بين 2,8 و3,5 تريليونات وحدة حرارية، مشيرا إلى أن حمولة الباخرة سيتم تحويلها بالكامل إلى المنصة وحقنها إلى شبكة الغاز وتخزينها.

وأوضح المطيري في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن منصة استقبال الغاز في مصفاة الأحمدي مخطط لها أن تستقبل ما بين 5 و7 شحنات من الغاز شهريا، وذلك حسب الخطة الموضوعة من قبل مؤسسة البترول الكويتية، مشيرا الى أن الكويت ستستقبل شحنات الغاز حتى شهر نوفمبر المقبل وذلك تزامنا مع فترة الذروة الصيفية التي يزيد فيها استهلاك الغاز لمحطات الكهرباء.

محمد غازي المطيري

وذكر أن كميات الحقن ستكون بمعدل 300 مليون قدم مكعبة في اليوم إلى أن تصل إلى الذروة لتصل إلى 500 مليون قدم مكعبة حسب الخطة.

من جهة أخرى قال مصدر مسؤول في قطاع التسويق العالمي ان الكويت تعاقدت مؤخرا على شحنتين من الغاز المسال سوف يتم تسلمها خلال النصف الاول من شهر ابريل المقبل والثانية في النصف الثاني من الشهر نفسه، موضحا أن حمولة كل شحنة تتراوح ما بين 2,8 و3,5 تريليونات وحدة حرارية.

وبين المصدر انه تمهيدا واستعدادا لموسم الصيف واستيراد الغاز الطبيعي المسال لتغطية متطلبات وزارة الكهرباء والماء لموسم 2012، قام قطاع التسويق العالمي بالتعاقد على 3 شحنات غاز مسال في السوق الفوري، بالإضافة الى ما تم التعاقد عليه سابقا من قبل المؤسسة مع شركتي شل وقيتول في عقود طويلة الأمد.

وحول إمكانية احتياج الكويت الى استيراد شحنات أخرى للعام الحالي، قال المصدر ان قطاع التسويق العالمي يقوم بمتابعة ومراجعة الإنتاج المحلي من الغاز ومقارنته بالاستهلاك المحلي من أجل تحديد احتياجات الدولة لاستيراد شحنات أخرى في ضوء تطورات السوق والبدائل المتاحة للطاقة.

وأوضح ان قطاع التسويق العالمي يملك مرونة في العقود الموقعة، حيث تسمح لمؤسسة البترول الكويتية بشراء كميات إضافية من الغاز بالإضافة الى قدرة المؤسسة في الشراء من السوق الفوري.

وذكر أن زيادة انتاج الكويت من النفط الخام أدت الى ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب خلال السنة الماضية، وهو ما أدى الى عدم لجوء قطاع التسويق العالمي إلى استيراد شحنات إضافية، بالإضافة الى دخول فصل الشتاء مبكرا، حيث بدأت درجات الحرارة في الانخفاض ابتداء من شهر أكتوبر الماضي.

وذكر ان الكويت تدرس الآن تمديد برنامجها طويل الأجل لاستيراد الغاز المسال إلى ما بعد 2014، وهو ما كان في الأساس إجراء مؤقتا حتى 2013 لحين استغلال مزيد من موارد الغاز للاستهلاك المحلي، وتأمل الكويت مضاعفة إنتاجها من الغاز إلى أربعة أمثاله تقريبا ليصل إلى أربعة مليارات قدم مكعبة يوميا بحلول 2030.

تجدر الإشارة الى أن مؤسسة البترول الكويتية وقعت العام قبل الماضي اتفاقا مع شركتي رويال دتش شل وقيتول لإمداد الكويت بالغاز الطبيعي المسال في الفترة من 2010 الى 2013، علما أن الغاز الطبيعي المسال يضخ من السفن على طريقته السائلة ثم يحول داخل منشأة التبخير العائمة الى الحالة الغازية استعدادا لضخه الى شبكة الغاز المحلية لتوزيعه على محطات الكهرباء والماء.

● أحمد مغربي

# «الدولي»: نشاط القطاع الخاص لايزال محدوداً في الاقتصاد المحلي

قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الدولي حول التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية خلال عام 2011 ان الاقتصاد المحلي شهد نموا خلال عام 2011، حيث بلغ معدل النمو المقدر في الناتج المحلي الاجمالي بنحو 4,5٪.

واشار التقرير الى ان هذا النمو يأتي مدعوما بارتفاع اسعار النفط التي وصلت الى نحو 107 دولارات للبرميل في المتوسط في نهاية عام 2011، ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة لاستمرار معدلات الطلب المرتفعة نسبيا على النفط مع استقرار حجم الانتاج عند المستويات التي حددتها منظمة اوبيك، لافتا الى ان مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الكويتي تشكل نحو 47٪ من اجمالي الناتج المحلي، وهو عامل اساسي وفعال في الاقتصاد الكويتي الذي يعتبر اقتصادا احادي المورد. وقد ساهم ارتفاع اسعار النفط في تحقيق فائض ملموس للفترة التسعة شهور الاولى (ابريل- ديسمبر) من ميزانية السنة المالية 2011/2012 بلغ نحو 11,6 مليار دينار مقابل نحو 5,9 مليارا للفترة ذاتها من السنة المالية 2010/2011 اي بنسبة نمو تعادل 96,6٪ ويشكل هذا الفائض ما نسبته 33٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى الرغم من معدلات النمو المذكورة التي حققها الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011 الا ان نشاط القطاع الخاص ظل محدودا في الاقتصاد المحلي، وذلك في ظل هيمنة القطاع العام على معظم الانشطة الرئيسية في الاقتصاد المحلي حيث يلعب الانفاق الحكومي دورا اساسيا في الاقتصاد المحلي، وعلى الرغم من ان الحكومة قد وضعت خطة للتنمية للسنوات 2014/2010 تضمنت اهدافا رئيسية منها على سبيل المثال العمل على تنويع مصادر الدخل وتخفيف اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل (النفط)، وتفعيل دور القطاع الخاص، والعمل على تحويل الكويت كمركز تجاري ومالي في عام 2035، وقد قدرت الميزانية المقترحة للانفاق على برامج ومشاريع خطة التنمية بنحو 104 مليارات دولار، فقد ظلت انجازات الخطة المذكورة محدودة ودون الاهداف المنشودة، فقد كانت معدلات النمو المستهدفة في تلك الخطة للسنة المالية 2011/2010 لمعدلات النمو في الناتج المحلي هي 8,2٪ ومعدل نمو للناتج المحلي غير النفطي بنحو 12,7٪، مع ارقام مستهدفة اخرى كمساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بنحو 33,1٪ ومساهمة القطاع الخاص بنحو 66,9٪ وهي ارقام لم يتم الوصول لها مع نهاية عام 2011، وقد ساهمت كما يبدو الاوضاع غير المستقرة التي تخللها عام 2011 بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في تعطيل عدد من مشاريع التنمية والى خلق اجواء غير مشجعة للقطاع الخاص.

### التطورات النقدية

على صعيد ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي وبالعملات الاجنبية لدى البنوك المحلية فقد بلغت في نهاية عام 2011 ما يعادل 26799,6 مليون دينار مقابل 24791,3 مليون دينار في نهاية عام 2010 اي بزيادة بلغت نسبتها 8,1٪، وقد جاء هذا الارتفاع كنتيجة زيادة قيمة حسابات الادخار بنسبة 28,5٪ وزيادة قيمة الحسابات الجارية بنسبة 17,2٪ للفترة ذاتها، في حين شهدت الودائع الحكومية في نهاية عام 2011 انخفاضا طفيفا بلغت نسبته 1٪ (3782,9) مليون دينار لعام 2011 مقابل 3818,3 مليونا لعام (2010.

وتشير البيانات المتوافرة عن رصيد الائتمان المصرفي الى ارتفاعه بمعدل نمو متواضع بلغت نسبته نحو 1,6٪ فقط لنهاية عام 2011 مقارنة بنهاية عام 2010 حيث بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية المستخدمة نحو 25611,5 مليون دينار لعام 2011 مقابل نحو 25200,8 مليونا لعام 2010، وقد تركز ذلك الائتمان الممنوح في القروض الشخصية بنسبة 38,4٪ وفي القطاع العقاري بنسبة 26,4٪، وتعكس هذه البيانات بقدر كبير انخفاض طلب القطاع الخاص على الائتمان المصرفي ونشاط البنوك في منح التمويل لذلك القطاع، الامر الذي ادى بالاضافة الى عوامل اخرى «اخذ المخصصات الاحترازية مثلا» الى تراجع معدلات ارباح البنوك المحلية خلال عام 2011.

ومن جانب اخر ارتفع مؤشر الاسعار العام الذي يقيس التضخم في الكويت ليصل الى 148,2 نقطة في نهاية عام 2011 مقابل 141,5 نقطة في نهاية عام 2010 اي بارتفاع بلغ معدله 4,7٪، وقد شهد المؤشر العام للاغذية ارتفاعا بلغت نسبته 9,6٪، كما ارتفع المؤشر العام لخدمات المسكن بنسبة 4,1٪ خلال نفس الفترة.

### البورصة الكويتية

أما على صعيد سوق الكويت للاوراق المالية الذي يعتبر احدى القنوات الاستثمارية الهامة في الكويت، فقد شهد السوق تراجعا ملحوظا خلال عام 2011 حيث شهدت جميع مؤشراته تراجعا ملموسا، فقد تراجع المؤشر العام للاسعار ليصل الى 5814,2 نقطة مقابل 6955,5 نقطة لعام 2010 اي بانخفاض بلغت نسبته 16٪، وقد تم تداول ما يعادل 36,5 مليار سهم بقيمة 6,1 مليارات دينار وبعدد 590,023 صفقة خلال عام 2011 مقابل 68,9 مليار سهم بقيمة 12,6 مليار دينار وبعدد 1,2 مليون صفقة لعام 2010 اي بانخفاض بلغت نسبته نحو 47٪ و51,6٪ و50٪ لكل منهم على التوالي.

وقد ساهمت عوامل عديدة كما يبدو في تراجع نشاط السوق وبلوغه مستويات قياسية من حيث الانخفاض والتدهور في مستويات الثقة وغياب اي محفزات ايجابية ترفع من سيولته ونشاطه، فقد اثرت العلاقات المتأزمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي ادت في نهاية الامر الى اصدار مرسوم اميري بحل مجلس الامة الى خلق جو من عدم الثقة والاستقرار في اوساط السوق، وقد نجم عن ذلك عدم تنفيذ برامج خطة التنمية وتأجيل البت في عدد من القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية الهامة، كما ساهم قيام عدد من الصناديق والمحافظ الاستثمارية في بيع بعض الاسهم المملوكة لديها وذلك استيفاء لقرارات هيئة سوق المال الخاصة بالنسب المقررة الى تراجع اسعار تلك الاسهم، وعلى ضوء ذلك قامت الهيئة المذكورة بمد فترة المواءمة الى شهر مارس 2012. وفي هذا السياق فانه يمكن الاشارة الى ان الاوضاع والتطورات السياسية المحيطة في المنطقة قد اثرت بشكل غير مباشر على نشاط السوق، حيث واصل مؤشر السوق انخفاضه المستمر شهريا حتى بلوغه 5814,2 نقطة في

# «الخليج للاستثمار» تربح 182 مليون دولار في 2011 بنمو 20٪

د.زكريا هجرس

هشام الرزوقي

أعلنت مؤسسة الخليج للاستثمار امس أن جمعيتها العمومية راجعت وأقرت البيانات المالية المدققة لسنة 2011، حيث ارتفع صافي إيرادات المؤسسة عن هذه السنة إلى 182 مليون دولار من 151 مليون دولار في عام 2010 بزيادة قدرها 20٪.

وقد أشاد رئيس مجلس الإدارة د.زكريا أحمد هجرس بهذا الأداء القوي قائلا: «إن الأداء الجيد لمؤسسة الخليج للاستثمار في ظل بيئة أعمال حافلة بالتحديات يعكس ما تتمتع به من مرونة وقوة.

ومن دواعي الفخر والاعتزاز تحقيق التقدم المطرد على صعيد المتانة المالية بالتوازي مع التحوط للمخاطر وتوسع النشاط ونمو الإيرادات.

كما واصلت المؤسسة الاضطلاع بدور محوري في تطوير وتنمية المشاريع المقامة في شتى أنحاء دول مجلس التعاون من خلال استثماراتها المباشرة وكذلك في أسواق رأس المال عبر أنشطتها الاستثمارية ومنتجاتها المبتكرة. ومتابعة لدوره الاستراتيجي سيواصل مجلس الإدارة تقديم إسهاماته التي تصب في تمكين مؤسسة الخليج للاستثمار من تحقيق أهدافها في ظل الدعم المستمر من قبل الدول المساهمة».

وأسهم الأداء القوي للأنشطة الرئيسية لمؤسسة الخليج للاستثمار بنصيب كبير في نمو الإيرادات التشغيلية والتي بلغت 292 مليون دولار بزيادة قدرها 31٪ مقارنة مع السنة السابقة.

وسجلت حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 2,405 مليون دولار وهو ما يمثل ارتفاعا قدره 273 مليون دولار، ويشمل هذا الارتفاع الأرباح المحققة وأرباح التقييم عائدا على متوسط حقوق المساهمين قدره 12,8٪.

وقد بلغ الحجم الإجمالي للميزانية العمومية 5881 مليون دولار في 31 ديسمبر 2011، ومع إبقاء الرافعة المالية تحت مستوى 2,4، حافظت الميزانية العمومية على سلامتها ومرونتها.

وقد أدت المستويات المرتفعة لمتانة رأس المال والاستخدام المتحفظ للرافعة المالية والنوعية الجيدة للموجودات مجتمعة إلى نسب جيدة لكفاية رأس المال، فقد بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال 30,6٪ وفقا لمعايير اتفاقية بازل 2 كما في نهاية سنة 2011.

وحافظت مؤسسة الخليج للاستثمار في نهاية السنة على وفرة في السيولة شملت موجودات نقدية وشبه نقدية تعادل قيمتها 596 مليون دولار، إلى جانب موجودات سائلة أخرى تبلغ ما يقرب من 3 مليارات دولار.

من جانبه، علق الرئيس التنفيذي هشام عبدالرزاق الرزوقي على أداء المؤسسة المتميز بقوله: «إن سنة 2011 كانت سنة جيدة أخرى بالنسبة لمؤسسة الخليج للاستثمار. ولعل ما يبعث على الرضا على وجه الخصوص هو التحسن المطرد والمنتظم الذي تسجله سنويا جميع مؤشرات الأداء المالي. فقد تحقق النمو في الربحية بالتوازي مع التحسن الذي شمل قوة المركز المالي ووضع السيولة والالتزامات المالية، ومستويات الرافعة المالية، والوضع المتعلق بالمخاطرة وتوجت هذه القوة ذات الأبعاد والمظاهر المتعددة بتصنيفات إيجابية للمؤسسة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية بما فيها موديز وفيتش ووكالة التصنيف الماليزية، إن ما أرسيناه من أساس متين وما بنيناه من سمعة طيبة هو ما سيساعدنا على توسيع نشاطنا وتعزيز موقعنا الإقليمي المتميز. وسنواصل كفريق عمل السعي حثيثا من أجل تحقيق أهدافنا كمؤسسة والتي تتمثل في الإسهام في تطوير وتنمية القطاع الخاص في المنطقة وتوفير قيم ومزايا إضافية لمساهمينا».

# «خدمات القطاع النفطي» تجدد اتفاقية تشغيل وصيانة المنظومة الأمنية للشعيبة الصناعية ومستودع صبحان المركزي

أعلن مدير الأمن بشركة خدمات القطاع النفطي م.عبدالله العجمي عن تجديد اتفاقية تشغيل وصيانة المنظومة الامنية لمنطقة الشعيبة الصناعية ومستودع صبحان المركزي، مع لجنة متابعة القرارات الأمنية التابعة لمجلس الوزراء، حيث ستستمر اللجنة المذكورة ومستشارها الفني - بموجب هذه الاتفاقية - في إدارة تلك المنظومة بالتنسيق مع شركة خدمات القطاع النفطي.

وأضاف العجمي في تصريح صحافي قائلا: «إن دائرة الأمن بالشركة قامت بإعداد خطة وإجراءات عمليات مبنى القيادة والتحكم (Operation Plan C41 and Procedures) الذي يتبع تلك المنظومة الأمنية».

وحول قوة الأثر التابعة للشركة، والمختصة بالتفتيش على المتفجرات على منافذ المرافق النفطية باستخدام الكلاب البوليسية، أوضح العجمي أن عام 2012/2011 شهد زيادة في عدد المواقع التي يقوم أفراد قوة الأثر بتغطيتها، وفقا للخطة المتفق عليها مع إدارة أمن المنشآت الحيوية والنفطية بوزارة الداخلية.

وذكر أيضا أن الشركة قامت مؤخرا بتجديد اتفاقيتها مع لجنة متابعة القرارات الأمنية التابعة لمجلس الوزراء والخاصة بتوريد وتشغيل ومتابعة فرق قوة الأثر.

واستطرد العجمي قائلا: «لقد اتسع نطاق أعمال فرق الكشف عن المتفجرات التابعة لشركتنا في هذا العام، وفي الوقت نفسه، فقد تزايد الطلب على استخدام كلاب قوة الأثر من قبل إدارة أمن المنشآت الحيوية والنفطية بوزارة الداخلية وبعض الشركات النفطية الزميلة التي طلبت تواجد هذه الفرق على بواباتها لتأمين عمليات الدخول والخروج، وقد استدعى ذلك زيادة أعداد فرق قوة الأثر بحيث أصبحت (100) فريق، وقد تم تخصيص 6 فرق أخرى لاستخدامها في أعمال البحث والإنقاذ».

وأكد العجمي ان شركة خدمات القطاع النفطي تواصل بناء قدرات رجال الأمن الكويتيين العاملين فيها من خلال إدراجهم في برامج تدريبية متخصصة، بهدف رفع مستوى الأداء والاستعداد لمواجهة أي حالات طارئة.

الجدير بالذكر ان المنظومة الأمنية لمنطقة الشعيبة الصناعية ومستودع صبحان المركزي تمثل خط الدفاع الأول لحماية المرافق النفطية والصناعية في المنطقة من ناحيتي البر والبحر، وتتضمن مركزا للقيادة والتحكم والتنسيق والاتصالات والمعلومات (C4I) يعد من أحدث مراكز المراقبة الإلكترونية.

ومن خلال مجموعة من الكاميرات تتم متابعة الأحوال الأمنية على مدار 24 ساعة في جميع منافذ الدخول وحول الأسيجة الأمنية للمرافق النفطية.

# رواتب المديرين تثير الجدل في ألمانيا

برلين - د.ب.أ: طالب بيرتهولد هوبر رئيس اتحاد عمال الصناعات المعدنية بألمانيا بوضع ضوابط جديدة لرواتب مديري الشركات وذلك على خلفية الانتقادات التي أثيرت في أعقاب الكشف عن الراتب السنوي الضخم لمارتين فينتركورن رئيس مجموعة فولكس واجن للسيارات عن عام 2011. وفي مقابلة مع صحيفة «برلينر تسايتونج» الألمانية الصادرة امس قال هوبر «ينبغي علينا وضع حدود لرواتب أعضاء مجالس إدارات الشركات»، مشيرا الى ان تحقيق ذلك ممكن عن طريقين إما برفع الأهداف المنوط بهؤلاء المدراء تحقيقها من أجل الحصول على راتب كبير «أي أن تلتزم الإدارة بتحقيق المزيد من الأهداف للحصول على راتب بعينه» أو بوضع سقف معين لرواتب المديرين. ورأى هوبر أنه يتعين على مجلس الإشراف والرقابة على مجموعة فولكس واجن أكبر منتج للسيارات في أوروبا إجراء مناقشات من أجل تطبيق أي من هذين الطريقين. تجدر الإشارة إلى أن الراتب السنوي لفينتركورن عن عام 2011 الذي حققت فيه الشركة نتائج غير مسبوقة وصل إلى 16,6 مليون يورو.

كان فينتركورن رئيس مجموعة فولكس واجن أعرب قبل أيام عن تفهمه للانتقادات الموجهة إليه بسبب راتبه السنوي الكبير، مشيرا إلى ان مجلس الإشراف والمراقبة على الشركة هو المسؤول عن تحديد الرواتب.

# البطالة تدفع آلاف البرتغاليين إلى الهجرة

لشبونة - د.ب.أ: ذكرت صحيفة دايريو دي نوتيساس البرتغالية أن البرتغال التي تعاني أزمة اقتصادية طاحنة تشهد أكبر موجهة هجرة في تاريخها حيث غادر البلاد خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من 500 ألف برتغالي. ويعني هذا هجرة مواطن من بين كل 21 برتغاليا في البلاد حيث يصل عدد سكان البرتغال إلى 10,5 ملايين نسمة. وقد هاجر عام 2010 فقط حوالي 150 ألف شخص بحسب الصحيفة. ولم تشهد البرتغال موجات هجرة مماثلة منذ أواخر ستينيات القرن العشرين عندما كان البرتغاليون يسافرون للبحث عن عمل في فرنسا أو ألمانيا. وتتجه موجة الهجرة الجديدة إلى المستعمرات البرتغالية القديمة في أنغولا والبرازيل إلى جانب الهجرة إلى بريطانيا. ووفقا لتقارير إعلامية فإن المطاف ينتهي بأغلب البرتغاليين المهاجرين بأن يكونوا عرضة للاستغلال أو للعمل في ظروف أقرب إلى السخرة. يذكر أنه من المتوقع انكماش الاقتصاد البرتغالي خلال العام الحالي بنسبة 3,3٪ من إجمالي الناتج المحلي في حين يصل معدل البطالة إلى 14٪.

# الخشتي: «البترول» حريصة على الاهتمام بالطاقة البشرية

بدر الخشتي

أكد العضو المنتدب للبحث والتطوير والصحة والسلامة والبيئة في مؤسسة البترول الكويتية بدر الخشتي حرص المؤسسة على الاهتمام بالطاقة البشرية باعتبارها محور التطور والارتقاء وزيادة الانتاج مع ايلاء برامج الصحة والسلامة والبيئة اهمية قصوى من اجل الحفاظ على هذه الثروة البشرية وتعزيز صحتها.

وقال الخشتي في تصريح صحافي تعليقا على مشاركته في كلمة بمؤتمر بترول الخليج 2012 الذي تنظمه مجموعة «المستثمرون» في التاسع من ابريل المقبل تحت شعار «التكامل البترولي الخليجي.. آفاق وتحديات» ان برامج الصحة والسلامة والبيئة تحتل قائمة الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتحظى بدعم مباشر من كبار القياديين بالمؤسسة وشركاتها التابعة.

وأضاف قائلا: «ان هذه البرامج تهدف الى ترسيخ ثقافة الصحة والسلامة والبيئة وتعزيز صحة العاملين وضمان لياقتهم الصحية مؤكدا سعي المؤسسة وشركاتها التابعة الى ان تصبح رائدة اقليميا في اداء الصحة والسلامة والبيئة كخطوة استراتيجية للوصول الى المستوى العالمي متبعة في ذلك خطة استراتيجية ذات اهداف محددة وواضحة».

وأفاد الخشتي بأن من اهم ادوار مجموعة الصحة والسلامة والبيئة وضع الاستراتيجيات والخطط الشاملة بالصحة والسلامة والبيئة على المستوى الشامل للمؤسسة وشركاتها التابعة ومتابعة ومراقبة مدى تطبيق السياسات الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة مع الشركات الزميلة للوصول الى تحقيق الاهداف المرسومة. وذكر ان من مهام المجموعة ايضا التحقيق في الحوادث الكبرى المتعلق بالصحة والسلامة والبيئة وتطبيق نظام الصحة والسلامة والبيئة في المجمع النفطي والشركات التابعة واصدار تقارير اداء الصحة والسلامة والبيئة للمجمع النفطي والشركات التابعة والاشراف على خطة الطوارئ والاخلاء للمجمع النفطي وعمل اخلاء وهمي ومتابعة توصيات لجنة تطوير وتحسين قدرات القطاع النفطي لمكافحة التسربات النفطية. وبين الخشتي ان من اهم انجازات المجموعة في الآونة الاخيرة حصول مجموعة الصحة والسلامة والبيئة في مؤسسة البترول الكويتية على العديد من الشهادات والجوائز، منها شهادة الايزو ISO 9001 ISO 14001, OSHAS 18001) المتعلقة بتطبيق نظم الادارة المتكاملة للصحة والسلامة والبيئة والجودة، وجائزة (DuPont Safety Awards 2011) فيما يخص التزام الادارة العليا بتطبيق اسس ومعايير ولوائح السلامة. وأضاف ان المجموعة استحدثت وحدة لتعزيز الصحة بدائرة الصحة والسلامة لتعزيز صحة العاملين بالقطاع النفطي وعائلاتهم وذلك توافقا مع توجهات منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وشكلت لجنة «دراسة ظاهرة الضغوط النفسية لدى العاملين في القطاع النفطي» بسبب طبيعته المهنية وادراك العاملين بالقطاع لاهمية البترول وما يمثله للكويت وعجلة الاقتصاد بها بالاضافة الى الظروف القاسية التي يعمل بها معظم العاملين بالقطاع. وأفاد بأنه تم استحداث جائزة الرئيس التنفيذي للصحة والسلامة والبيئة ادراكا من مؤسسة البترول الكويتية للاهمية القصوى للصحة والسلامة والبيئة وتحفيزا للشركات التابعة لدعم وتطوير البرامج المتخصصة في هذا المجال. واشار الخشتي الى انه تم ايضا استحداث فريق ادارة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصحة والسلامة والبيئة والامن الذي سيتولى مهام عدة منها وضع الآليات والمعايير والادوات اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للصحة والسلامة والبيئة والامن والعمل على تطويرها بشكل مستمر وتقديم الدعم والمساندة لفرق العمل المكلفة بتنفيذ المبادرات او المشاريع وتذليل الصعوبات التي تواجههم ومن ثم تقديم الحلول المناسبة لضمان تقديم سير العمل فيها.